أما رواية ابن قيم الجوزية فهي تختلف بعض الشيء عن الروايات السابقة من حيث أن الرسول صلى الله عليه وسلم يضمن لليهود حرية المعتقد كما يضمن لهم سلامة دمائهم وأموالهم، وفي المقابل فإنه يتعين على اليهود عدم محاربته أو مظاهرة عـــدوه عليه[1]. ويلاحظ أن رواية الحلبي ذات شقين فيما يتعلق بمعاهدة النبي صلى الله عـــليه وســـلم لليهود: الشق الأول منها: عدم محاربة الرسول أو مناصرة عدوه عـــليه. والشـــق الثاني: أنه يتوجب على اليهود نصرته إذا تعرضت المدينة لعدوان خارجي[2].

ويؤخذ على هذه الرواية أنها مثل سابقاتها باستثناء رواية ابن قيم الجوزية تلزم اليهـــود بـــبعض الواجبات، ولكنها لا تذكر التزام الطرف الآخر تجاههم وهذا مما يضـــعف قيمـــتها التاريخية، ولا يستبعد أن رواية ابن قيم الجوزية ترديد لرواية ابن إســـحاق الـــتي جاء في صدرها: وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاباً بين المهاجـــرين والأنصـــار، وادع فيه اليهود وعاهدهم، وأقرهم على دينهم وأموالهم وشرط لهم واشترط عليهم[3].

وليـــس مـــن السهولة رفض تلك النماذج من الاتفاقات أو المعاهدات على الـــرغم ممـــا يعتور روايتها من نقص، إذ لابد أن يجد الباحث في بعض نصوصها أساســـاً لاتفاقات أولية أو مرحلية، وأنه لابد أن تلك الاتفاقات تمثلت فيها مصالح الجانـــبين أو المســـؤولية المشتركة بين كل من الطرفين أي بين المسلمين من جانب واليهـــود من الجانب الآخر. كما يجب في هذا السياق عدم إغفال تلك النصوص الموجزة من الاتفاقات التي ربما تُعدُّ نماذج حية للمعاهدات التي أُبرمت بين الطرفين

---

(١) انظر: ابن قيم الجوزية: زاد المعاد، ١١٥/٣.

(٢) انظر: الحلبي: السيرة الحلبية، ٤٧٤/٢ - ٤٧٥.

(٣) ابن هشام: السيرة النبوية، ٢٠٩/٢.